

تقرير

منتدى أرضيات الحماية الاجتماعية

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت

عمان، الأربعاء 16 تشرين ثاني 2016

منذ صدور العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 1966، أصبحت الحماية الاجتماعية حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، فهي تقوم على مبدأ أن جميع البشر لهم الحق في مستويات معيشية أساسية، إضافة إلى توفير درجة مناسبة من الصحة والسلامة. وتغطي أسس الحماية الاجتماعية، والمعروفة باسم أرضيات الحماية الاجتماعية، مجموعة واسعة من الجوانب التي تعالج المصادر الرئيسية للفقر إذا ما تم تنفيذها.

وقد بذلت في الأردن محاولات عديدة لتلبية متطلبات أرضيات الحماية الاجتماعية وحققت درجات متفاوتة من النجاح، كما واجهت عدة عوائق. ومن الجدير بالملاحظة، أنه على مدى العقود الثلاثة الماضية، تحتم على الأردن قبول عدد من "الحزم المشروطة" و"برامج الهيكلية" التي ارتبطت بها حصول البلاد على قروض صندوق النقد الدولي التي تشتد الحاجة إليها، وكانت تلك الاشتراطات عادة تؤكد على

تنفيذ إجراءات تقشفية. كما تعلقت العقبات الأخرى بالتعامل مع الأزمات السكانية الكبيرة التي تعرضت لها البلاد، نتيجة لعدم الاستقرار في المنطقة وأزمة اللاجئين المستمرة. هذه الأزمات، بالإضافة إلى ما نتج عنها من انتشار مستويات عالية من الفقر وعدم المساواة، أوضحت بجلاء أهمية تطبيق أروضيات الحماية الاجتماعية في الأردن في المستقبل القريب.

وبهذا الصدد، فقد قام مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت بتنظيم منتدى بعنوان "أروضيات الحماية الاجتماعية في الأردن: التحديات والفرص". تم عقد المنتدى في 16 تشرين ثاني 2016، وحضره أكثر من 160 مشاركاً، بما في ذلك ممثلين عن الحكومة والبرلمان، والأحزاب السياسية، فضلاً عن مجموعة متنوعة من ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية (CSOs). ويشير تنوع الجهات المتعددة من الحاضرين إلى أن مختلف شرائح المجتمع الأردني، فضلاً عن الأطياف السياسية المتعددة تم تمثيلها في المنتدى بشكل مناسب.

سوف يلخص هذا التقرير القضايا الرئيسية التي نوقشت في المنتدى من أجل تحديد أين يقف الأردن بشأن مسألة أروضيات الحماية الاجتماعية، ويقدم التوصيات التي تم التوصل إليها، وذلك دعماً لأية جهود مستقبلية تبذل في هذا الشأن.

إن من المؤمل أن تنظر الحكومة الجديدة التي تم تعيينها مؤخراً في الأردن، وكذلك البرلمان المنتخب حديثاً، في النتائج التي توصل إليها المنتدى وتأخذها بعين الاعتبار، وصولاً إلى الالتزام بتحقيق أروضيات الحماية الاجتماعية في الأردن من خلال تدابير ملموسة وفعالة.

لمحة عامة عن المنتدى

افتتح المنتدى بكلمة من وزير التنمية الاجتماعية وجيه عزازية، تحدث فيها عن أهمية التكافل الاجتماعي كركيزة للمجتمعات الإسلامية، وكذلك أشار إلى أهمية الحقوق الاجتماعية مثل حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، ونصح الوزير عزازية الحضور بعدم التردد في المساهمة في فعاليات الحماية الاجتماعية، لأن الجميع معرضين لأن يصبحوا بحاجة للمساعدة يوماً ما.

وتم بعد ذلك تقسيم المنتدى إلى ثلاث حلقات نقاشية، تبحث الحلقة الأولى في أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن، وكذلك الاستراتيجيات القابلة للتنفيذ. وكان أول المتحدثين هو السيد محمد الطراونة، من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، حيث قدم عرضاً عاماً عن نظام الضمان الاجتماعي في الأردن، كما قدم تفصيلاً عن الأقسام الرئيسية من المنافع والتأمينات التي يغطيها الضمان الاجتماعي، مثل تأمين البطالة، وتأمين التقاعد، وإجازة الأمومة والعجز واستحقاقات الأرامل... الخ. ثم تحدث بعده السيد رضوان أبو دامس، عضو فريق التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان، والمستشار القانوني لوزير الصحة، الذي تمثلت مساهمته في عرض شامل لتاريخ الرعاية الصحية في الأردن، وأشار السيد أبو دامس إلى أن للأردن تاريخ طويل في تقديم خدمات الصحة العامة، بدءاً من قانون الرعاية الصحية الأولية في عام 1923، وأول دائرة للرعاية الصحية العامة خلال الخمسينات، والتي كانت على درجة عالية جداً من الكفاءة في تقديم الرعاية الصحية المتطورة. وأيضاً حول موضوع الرعاية الصحية العامة، وأشار السيد أبو دامس أن الأردن يفخر بالتزامه بتوفير الرعاية الصحية لجميع المحتاجين، حتى وصل ذلك إلى اللاجئين. ثم تحدث السيد عبد الله السميريات، مساعد الأمين العام لوزارة التنمية الاجتماعية مطولاً حول موضوع توفير خدمات الحماية الاجتماعية، موضحاً كيف توفر وزارة التنمية الاجتماعية خدمات الحماية الاجتماعية استناداً إلى مبدأ الاحتواء الاجتماعي. وأخيراً تحدث السيد محمد مقدادي، من المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عن موضوع معايير الاعتماد وضبط الجودة، موضحاً الحاجة لجعل ميزانيات الوزارة أكثر شفافية وأكثر خضوعاً للمساءلة.

وخصصت جلسة المناقشة الثانية من المنتدى للبحث في أرضيات الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان، وكذلك بصفتها جزءاً من المعايير الدولية. فتحدثت أولا الدكتورة **Ursula Kulke**، من منظمة العمل الدولية، حيث قامت بتقديم رؤية منظمة العمل الدولية بشأن الفقر والتوظيف في الأردن، كما تحدثت بعدها عضو مجلس الأعيان سوسن الجمالي، عن تأثيرات الخصائص السكانية والديموغرافية على تطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية، وكيف يمكن النظر للتغيرات الديموغرافية على أنها فرص للتنمية. وأخيراً، تحدث السيد أحمد عوض عن موضوع أرضيات الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان.

وكانت الحلقة النقاشية الثالثة أكثر حيوية، طرحت فيها مداخلات أظهرت مدى تنوع وجهات النظر السياسية في الأردن. فتم توجيه الانتقادات للممارسات الحالية وطرح الحلول المتاحة، بينما ظهرت

ونوقشت أفكار مبتكرة من كل من المحاضرين والحضور. وكانت هذه الحلقة بإدارة الصحفية في جريدة جوردان تايمز ختام ملكاوي، وشارك فيها كمتحدثين على المنصة كل من النائب خالد رمضان، والأمين العام لحزب أردن أقوى السيدة رلى الحروب، والسيد جميل النمري، من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني.

يذكر أن توصيات منظمة العمل الدولية الصادرة بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية الوطنية تنظر إلى الضمان الاجتماعي على أنه حق من حقوق الإنسان، كما تعتبره شرطاً أساسياً للتنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتركز على دور الضمان الاجتماعي في مواجهة الفقر، والحد من عدم المساواة، وتعزيز العمل المنظم. وفي نفس السياق، فإن منظمة العمل الدولية تعتبر أن الضمان الاجتماعي هو استثمار في الناس، إذ يلعب دوراً مهماً في تعزيز اقتصاد سليم ومستقر، وقد توافقت اللهجة العامة السائدة في المنتدى مع جميع هذه الاعتبارات.

وأجمع كل من المتحدثين الرئيسيين والحضور على أن الأردن، على الرغم من كونه واحداً من الدول العربية الأكثر تقدماً، ويمكن اعتباره مثلاً للاستقرار والتنمية في المنطقة، إلا أن المستويات التي تمكن من تحقيقها في مجال أرضيات الحماية الاجتماعية كانت غير مرضية، مع الإشارة إلى ثلاثة تحديات رئيسية:

1. التشريعات الحالية، التي عفا عليها الزمن ولم تعد كافية للوفاء بمتطلبات المرحلة الراهنة.
2. فشل الحكومات المتعاقبة في التنفيذ الفعال للتشريعات، وتقصيرها في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين على النحو المبين في الدستور.
3. عدم خضوع الحكومات للمساءلة، وذلك بسبب انخفاض مستويات مشاركة المجتمع المدني والمشاركة المحلية.

المواضيع الرئيسية

يمكن تقسيم القضايا التي تمت مناقشتها في منتدى أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن إلى ثلاثة محاور رئيسية، على النحو التالي:

1. مجالات التوافق:

1. ينبغي إعادة صياغة أرضيات الحماية الاجتماعية والنظر إليها على أنها من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف.

ب. الأردن كمجتمع بحاجة إلى التحول من مجرد المناقشة الأولية لأرضيات الحماية الاجتماعية إلى اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لتحقيقها.
ج. كما ينبغي أن ينظر إلى الإنفاق على أرضيات الحماية الاجتماعية على أنه استثمار مهم.

2. التحديات التي تواجه تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن:

- أ. المستويات المرتفعة من البطالة.
- ب. المستويات المرتفعة من العمالة في القطاع غير المنظم.
- ج. التشريعات التي عفا عليها الزمن ولم تعد فعالة حالياً بشأن هذه القضايا.
- د. الافتقار الشديد للمساءلة من قبل الجهات ذات العلاقة.

3. المخاوف الحالية:

- أ. انخفاض جودة الخدمات العامة، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم.
- ب. محدودة تغطية أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ج. التعارض في تقديم المنافع بين أنظمة التقاعد المدني وأنظمة الضمان الاجتماعي.

مجالات التوافق:

أرضيات الحماية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان

كان من أكثر المواضيع تكراراً في مناقشات المنتدى هو الحاجة إلى إعادة صياغة أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن من منظور قائم على أساس حقوق الإنسان، وأظهر كل من ممثلي منظمات المجتمع المدني والسياسيين والمسؤولين الحكوميين على حد سواء توافقاً واسعاً في هذا الشأن.

واتضح أن فكرة إعادة صياغة أرضيات الحماية الاجتماعية حصلت على ذلك التوافق للأسباب التالية:
1. حين تكون أرضيات الحماية الاجتماعية منصوص عليها في التشريعات كحق أصيل من حقوق الإنسان، فإن الحكومات سوف لن تكون قادرة على تجاهلها أو التهاون في تناولها، كما لن تكون قادرة على تخفيض أو إلغاء التمويل المخصص لها حين تمر البلاد بفترات من المعاناة الاقتصادية البالغة.

2. وحين يفهم المواطنون أن أرضيات الحماية الاجتماعية هي حق لهم، فإنهم سيكونون أكثر حماسة للمطالبة بهذه الحماية من خلال ممثليهم السياسيين مما لو كانوا يعتبرونها ترفاً.
3. حيث أن الدول ملزمة بموجب ارتباطاتها الدولية على الاعتراف بحقوق الإنسان، التي تقدم أرضيات الحماية الاجتماعية كحق أساسي من حقوق الإنسان، فإن ذلك سيشكل ضغطاً على الحكومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحقيق هذه المعايير.
4. التطور البطيء لأرضيات الحماية الاجتماعية غير مقبول. لذلك فإن إعادة صياغة أرضيات الحماية الاجتماعية كجزء من حقوق الإنسان سوف يشجع الحكومات على أن تكون أسرع في تلبية هذه المعايير، بدلاً من التلكؤ في ذلك.

يشير وجود أعداد مرتفعة من الناس الفقراء والمحرومين في الأردن، نتيجة لارتفاع نسب البطالة وتدفق اللاجئين، إلى الاحتياج الشديد والعاجل لتنفيذ الحد الأدنى من معايير الحماية الاجتماعية. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن محاولات سابقة من جانب الحكومة الأردنية لتقليص الحماية الاجتماعية أدت إلى احتجاجات واسعة النطاق، وذلك لأن المواطنين شعروا أنهم لا يحصلون على حقوقهم. وكان هناك ملاحظة لافتة للانتباه من أحد الحاضرين في المنتدى، والذي ذكر أن المجتمع الأردني يجب أن يهدف إلى تجاوز مرحلة توفير المساعدات للمحرومين للوصول إلى قيام الدولة بضمان الوفاء بجميع حقوق الإنسان.

النظرية والتطبيق

وكما ذكر أعلاه، تكرر في أوساط المنتدى موضوع البطء الشديد الذي تم إحرازه في تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية. وأعرب العديد من الحضور عن إحباطهم من هذا الوضع، مشيرين إلى أن المجتمع كان تواقاً لرؤية جهود تبذل للتوجه نحو تطوير الاستراتيجية اللازمة بدلاً من الاستمرار في إجراء المزيد من الدراسات النظرية والمناقشات حول هذا الموضوع، كما ردد مسؤولون وممثلو منظمات المجتمع المدني وسياسيون معارضون على حد سواء صدى حالة الإحباط التي عبر عنها عدد من الحاضرين فيما يتعلق بتكاسل الحكومة وبطء وتيرة التقدم. في هذا الإطار، قال وزير التنمية الاجتماعية السيد وجيه عزازية أن الوقت قد حان لكي يبدأ الأردن في تطوير خطط واستراتيجيات وتشريعات على أرض الواقع، بدلاً من الاستمرار في التنظير الجرد للقضايا المطروحة.

وأثار عدد من الحاضرين في المنتدى تساؤلات حول نوايا الحكومة في تناولها لموضوع أرضيات الحماية الاجتماعية، معربين عن قلقهم من أن الحكومة باتخاذها موقف النأي بالنفس وحصر تدخلها في مجرد المناقشة النظرية، ربما ترغب في إعفاء نفسها من تحمل أية التزامات مالية أو سياسية ذات قيمة.

الاستثمار أولى من الإنفاق

واتفق كل من المتحدثين الخبراء والسياسيين وممثلي الحكومات والحاضرين في المنتدى أيضاً على تفضيل فكرة أرضيات الحماية الاجتماعية كاستثمار وليس كنفقات.

وتناول الخبراء الفوائد العامة طويلة الأمد للاستثمار في الضمان الاجتماعي كما يلي:

1. إن قوة واستقرار نظام الضمان الاجتماعي هو الضمانة التي تمكن الدول من الصمود أمام الصدمات المالية والسياسية.
2. يسمح الاستثمار في أرضيات الحماية الاجتماعية بزيادة النمو الاقتصادي في البلاد، وهو الذي يترجم بدوره في صورة مزيد من الرعاية للسكان ويجعل تحسين نوعية الحياة ممكناً.
3. الاستثمار في الإنفاق العام على الرعاية الصحية يقلل من الإنفاق على الرعاية الصحية الطارئة في المستقبل ويزيد من إنتاجية القوى العاملة.
4. الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وكذلك تقديم التغذية المناسبة للأطفال الصغار هو الأسلوب الأكثر فعالية من حيث التكلفة لرفع مستويات المعيشة على المدى البعيد.
5. كذلك فإن الاستثمار في التعليم يخلق قوة عمل ماهرة وأكثر إنتاجية، ويقلل من خطر التطرف.
6. كما يساهم الدعم المقدم عبر أرضيات الحماية الاجتماعية في خلق اقتصاد قوي، وبالتالي تعم الفائدة على جميع المواطنين، وليس المحتاجين فقط.
7. يسمح الاستثمار في أرضيات الحماية الاجتماعية، وكذلك إنشاء مؤسسات داعمة قوية للدول أن تستفيد من أية تحولات ديموغرافية يمكن أن تحدث في المستقبل.

وأشارت الدكتورة Ursula Kulke من منظمة العمل الدولية إلى عدم صحة الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي وحده يكفي لتحسين نوعية الحياة، فالنمو الاقتصادي لا بد أن يكون مقترناً مع نظم الحماية الاجتماعية الفعالة لتحقيق ذلك الهدف. فالمواطنون الألمان كان مطلوباً منهم المساهمة في الضمان

الاجتماعي خلال فترة الفقر المدقع في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإن كان تحمل ذلك الإنفاق في حينه شديد الصعوبة بالنسبة للكثيرين، إلا أنه لا خلاف الآن على أنه كان استثماراً حكيماً.

التحديات

ارتفاع معدلات البطالة

يعتبر ارتفاع معدلات البطالة في الأردن واحداً من العقبات الرئيسية أمام تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية، فالبطالة في الأردن تمثل، مع الأسف، قضية متعددة الأوجه ومعقدة، ومع ذلك، فقد كان الحاضرون في المنتدى على ثقة من أن هناك من الخطوات ما يمكن اتخاذه لمعالجة هذه القضية.

أجمع الحاضرون في المنتدى من سياسيين ومثلي منظمات المجتمع المدني وغيرهم من المشاركين على أن عدم وجود انسجام بين أنظمة التعليم والتدريب، من ناحية، وفرص العمل المتاحة والطلب في سوق العمل، من ناحية أخرى، يعتبر ذلك واحداً من الأسباب الرئيسية للبطالة الهيكلية في المملكة. وذكرت الدكتورة Ursula Kulke من منظمة العمل الدولية أن هذه البطالة الهيكلية يمكن معالجتها عن طريق تزويد الطلاب بمعلومات عن سوق العمل قبل انخراطهم في أنظمة التعليم العالي. ودعا كل من الدكتورة Kulke والعين المحلي إلى تشجيع وتوفير التدريب المهني في الصناعات التقنية. كما أكدت العين المحلي أيضاً على الحاجة لتوفير ظروف ملائمة في أماكن العمل من أجل جذب المهارات والاستفادة من العمال المهرة. وأكدت الدكتورة Kulke على الحاجة إلى إعطاء العمال والعاملات أجوراً تتناسب مع مستوى المعيشة، وتحديد ساعات مرنة للعمل، وعموما ترتيبات عمل تتسم بالمرونة - العمل من المنزل على سبيل المثال-، كذلك دعت إلى توفير أماكن العمل المناسبة لاحتياجات الإناث. واقترحت الدكتورة Kulke أيضاً إطالة فترة إعانات البطالة، على أن يكون ذلك مرتبطاً بالتدريب والتدريب المكرر في قطاعات محددة، ويرافقه البحث عن عمل بنشاط.

ويشهد الأردن أيضاً ظاهرة البطالة الدورية نتيجة لضعف الاقتصاد وما يترتب عليه من انخفاض في الطلب على العمالة. وأشار المتحدثون في هذا الصدد إلى أن هذه الظاهرة يمكن أن تعالج من خلال شكل من أشكال التشريعات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الأكثر توليداً لفرص العمل. ووافق عدد من الحضور على أن الحكومة يجب أن تستخدم سياسات الاستثمار التي تدعم خلق المزيد من فرص العمل.

كما لاحظ المشاركون أيضاً أن الكثير من الأردنيين لا يرغبون في العمل في بعض القطاعات بسبب انخفاض مستويات الأجور في تلك القطاعات. وأشار بعضهم إلى أنه يمكن معالجة ذلك من خلال وقف تدفق العمال الأجانب، الذين ساهم وجودهم إلى حد كبير في انخفاض مستويات الأجور، فمن شأن ذلك، كما ذكر، أن يعزز المنافسة وكذلك أن يدعم الأجور، وأن يشجع الأردنيين على المدى المنظور للانخراط في المهن التي لا تحظى بشعبية تقليدياً. والبديل، كما أشار أحد الحضور، يكمن في توفير العمالة اللازمة في قطاعات مثل البناء والزراعة والسياحة بكفاءة أكبر من خلال توظيف اللاجئين بدلاً من العمالة الوافدة، فبالرغم من أن توظيف العمالة الوافدة هو مفيد سياسياً، إلا أنه ليس بالضرورة الخيار الأفضل في كثير من الأحيان من وجهة النظر الاقتصادية. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تسمح للأردن بأن يجعل من تدفق اللاجئين مصدراً للعوائد بدلاً من أن يمثل وجودهم عبئاً على الموازنة العامة.

تضخم القطاع غير المنظم

وفقاً للسيد محمد الطراونة، من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، فإن ما نسبته 26-27% من العمال يحصل على نوع من الدخل من عمل غير مشمول بالاشتراك في الضمان الاجتماعي. وأوضح السيد الطراونة أن المانع الرئيسي لتغطية هؤلاء العمال بالضمان الاجتماعي مرتبط بموضوع العمل غير المنظم¹، إلى جانب زيادة المعروض من الأيدي العاملة مما يؤثر سلباً على الأجور والمنافع الوظيفية. وبالنظر إلى ارتباط تغطية الضمان الاجتماعي في الأردن بمبالغ الاشتراكات التي يدفعها أرباب العمل للحكومة، فإن أولئك العاملين في القطاع غير المنظم، أو أرباب العمل الذين يرفضون الاشتراك في الضمان الاجتماعي ودفع المستحقات المطلوبة لن يحصلوا على التغطية التأمينية. بالإضافة إلى المشاركين الرئيسيين في المنتدى، الذين بدأ أنهم متفقين على أن العمالة في القطاع غير المنظم تشكل العائق الرئيسي أمام الوصول إلى الحماية الاجتماعية، أعرب المشاركون آخرون عن قلقهم بشأن العقبات التي يفرضها وجود العمالة في القطاع غير المنظم بالنسبة إلى الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي.

أما الحلول المطروحة لتشجيع الإقبال على الاشتراك في الضمان الاجتماعي فتشمل تقديم حوافز لأرباب العمل للالتزام بتسجيل العاملين لديهم في نظام الضمان الاجتماعي، مع فرض عقوبات على أصحاب العمل الذين لا يفعلون ذلك. إضافة إلى السماح للعمال بالاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي

كشفت الأرقام الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أنه في عام 2012، كان ما نسبته 44% من العاملين في الأردن يعملون في القطاع غير المنظم¹

اختيارياً دون الحاجة إلى التسجيل من خلال أرباب عملهم، وإضفاء الطابع المنظم تدريجياً على القطاع غير المنظم - على الرغم من أن هذا الحل يتضمن تحديات عديدة لا يمكن أن تتحقق إلا على المدى الطويل. وقامت الدكتورة Kulke من منظمة العمل الدولية بتقديم توصية إضافية بأن يتم تمويل الضمان الاجتماعي من خلال ضريبة تصاعدية تفرض على الأفراد والشركات من أجل ضمان أن أعباء تمويل الضمان الاجتماعي لن يتم تحميلها بشكل غير عادل على الفئات الأكثر حرماناً، كما اقترحت أيضاً أن يتم استخدام تلك الإيرادات فقط في تعزيز نظام الضمان الاجتماعي بدلا من استيعابها في الميزانية العامة للحكومة.

التشريعات غير المحدثة

أوضح الوزير عزازية في كلمته الرئيسية في الملتقى أن إنشاء آليات قانونية فعالة هي واحدة من أهم الخطوات اللازمة لتحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن. واعترف أيضاً بأن التشريعات الحالية المتعلقة بأرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن مجزأة وناقصة، وتفتقر إلى آليات التنفيذ والتطبيق. وشاركه هذا الرأي غالبية المسؤولين الحكوميين والسياسيين وممثلي منظمات المجتمع المدني الحاضرين. وفي هذا الصدد أوضح كثيرون، بمن فيهم أعضاء في البرلمان، أنهم يعتقدون أن هذا الوضع نتج عن النظام التشريعي الذي يفتقر إلى آليات مساءلة، ويعاني من عدم الكفاءة الممنهجة. وسوف تتم مناقشة هذا الأمر بالتفصيل أدناه.

وتقدم العديد من المتحدثين على المنصة في هذا المنتدى بتوصيات بشأن تحسينات تشريعية مقترحة. فأشار السيد محمد الطراونة، من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي إلى أن منظومة الضمان الاجتماعي الحالية يمكن تحسينها من خلال زيادة المواءمة بين برامج الحماية الاجتماعية المختلفة، معتبرا أن ذلك يمثل وسيلة لتعزيز كفاءة كل منها، الأمر الذي سيمكن مؤسسة الضمان الاجتماعي من تحسين كفاءتها وتطوير قدراتها على تلبية احتياجات جميع الفئات الضعيفة. وترددت المخاوف بشأن عدم وجود آليات لتوحيد وإنفاذ تشريعات الحماية الاجتماعية في أوساط جميع الحاضرين، كما تم الحديث أيضاً عن أن غياب آليات تشريعية تهدف إلى منهجة السياسات والإجراءات، وزيادة الكفاءة المهنية إنما يمثل عائقاً أمام تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن.

إضافة إلى ذلك، فقد أعرب العديد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والنواب عن مخاوف بشأن مدى فعالية التدابير التي اتخذت حتى الآن من قبل الحكومة. وأرجع عدد من المتحدثين فشل التشريعات الحالية لضعف الميزانيات المتوفرة والتي لا تتناسب مع حجم المشكلة. فأشار السيد عمر الرزاز، رئيس منتدى الاستراتيجيات الأردني إلى التضارب في السياسات الحكومية، مثل تشجيع الصناعات والحرف اليدوية الصغيرة كوسيلة لمعالجة البطالة والفقر، على الرغم من أن هذه الصناعات لا توفر أيّاً من منافع الحماية الاجتماعية.

تفشي انعدام المساءلة في أوساط الجهات ذات العلاقة

أجمع كل من ممثلي الحكومة والخبراء السياسيين المشاركين على المنصة في هذا المنتدى على أن جميع المواطنين في الأردن يجب أن يتحملوا مسؤولية تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية. وتم التعبير عن ذلك بطرق متعددة كما يلي:

- المواطنون الأفراد هم المسؤولون عن القيام بدور نشط في تحقيق الخطوات الديمقراطية المرغوبة، وذلك بالضغط على ممثليهم في البرلمان للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها، وكذلك محاسبتهم إذا فشلوا في القيام بذلك. وأشار العديد من الأعيان والسياسيين إلى حقيقة أنه يصعب سن تشريعات للحماية الاجتماعية عند مواطنين غير متحمسين لها وغير مستعدين للدفاع عنها أصلاً.
- وفي المقابل، فإن البرلمان هو المسؤول عن محاسبة الحكومة عن تنفيذ أو عدم تنفيذ مثل تلك التدابير.
- وبالتالي فإن الحكومة ووزاراتها مسؤولة عن التأكد من أن الإنفاق يتم بالطريقة المناسبة والفعالة.
- ربما تتولى الشركات وأصحاب العمل مسؤولية تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية من خلال مساهمتها في دفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن موظفيها، وإعطائهم أجوراً مناسبة، إضافة إلى التزامها بتشريعات الحماية الاجتماعية، وامتناعها عن التهرب من دفع الضرائب.
- كما يمكن للأفراد أيضاً تحمل المسؤولية لتحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية من خلال تقديرهم للمنافع التي سوف يحصلون عليها عند بلوغهم سن التقاعد جراء اهتمامهم بدفع اشتراكاتهم الكاملة في أنظمة الضمان الاجتماعي وما يطرأ عليها من زيادات حسب متوسط العمر المتوقع.

سوف يصبح تحمل كل من الجهات ذات العلاقة للمسؤولية عن تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية أكثر سهولة حين ينظر إلى هذه الأرضيات من قبل الجمهور على أنها من حقوقهم. وكذلك كلما اعتاد

المواطنون والشركات على تقبل فكرة دفع مساهماتهم في الضمان الاجتماعي ويبدأون في رؤية عوائد على استثماراتهم.

وطرح العديد من المتحدثين فكرة أن المواطنين والشركات حين يفشلون في التواصل مع الحكومة، ويشعرون بأنهم محرومين من فرصة المشاركة في صنع القرار، فإن منظمات المجتمع المدني، التي تحوز بشكل عام على احترام الحكومة ولديها المزيد من النفوذ (وخاصة المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية)، يجب أن تأخذ زمام المبادرة في محاسبة الحكومة والسياسيين. كما لوحظ أيضاً أن منظمات المجتمع المدني تحوز على قدر كبير من الاحترام في أوساط المواطنين، مما يمكنها من القيام بدور ترويجي وتوسعي. كذلك فإن العديد من منظمات المجتمع المدني قادرة على توفير الموارد اللازمة لإجراء تحليل للسياسات، والتدقيق في الميزانيات المقترحة، والتحقيق في تقارير الإنفاق، إضافة إلى تقييم فعالية ذلك الإنفاق. كما أن قيام منظمات المجتمع المدني بدور أكبر يقلل من العبء على البرلمانين، الذين أشاروا إلى أن قدرتهم كانت محدودة في التأثير في التشريعات، ويرجع ذلك جزئياً إلى محدودية مواردهم. وأوصى الحضور أيضاً أنه يتوجب على منظمات المجتمع المدني واتحاداتها تعزيز التعاون مع أصحاب العمل والحكومة في تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية.

لاحظ عدد من المشاركين على المنصة إلى أنه نظراً لعدم قدرة المواطنين العاديين على التنظيم والضغط بشكل جماعي، فإن المواطنين وحدهم يدفعون الثمن في كثير من الأحيان، بدلا من أن تتقاسم المسؤولية معهم الشركات والنخبة بصفتهم جهات قادرة على الضغط على الحكومة بشكل فعال. وأشار مدير مركز الفينيق السيد أحمد عوض أن ذلك أدى إلى خسائر كبيرة في العائدات المحتملة. وأوضح أن هذه القضية إنما تنبع من عدم إنفاذ القانون، وغياب الشفافية، وضعف المشاركة الديمقراطية، كما قال بأن إعادة هيكلة المؤسسات لتشجيع المشاركة الديمقراطية، وتعزيز المساءلة يمكن أن يعكس ميزان القوى، بما ينتج عنه تشريعات تعود بالفائدة على الأغلبية.

كذلك فقد أشار عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني والحاضرين إلى غياب الشفافية والمسائلة فيما يتعلق بنود الموازنة الحكومية والإنفاق العام، وكذلك إلى القصور في تحقيق الأهداف على أنها عقبات رئيسية في طريق تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية. ومن المؤمل أن زيادة الشفافية في موضوع الإنفاق الحكومي لتحقيق نتائج أفضل قد يؤدي إلى زيادة المساءلة عن أوجه القصور. المساءلة قد تكون في

شكل ردود فعل شعبية، وإعادة الهيكلة التنظيمية لنشاطات الاحتجاج، وكذلك عدم إعادة انتخاب النواب الذين أبدوا تقصيراً أو سوء أداء، أو موظفي الحكومة الذين يفصلون من عملهم اذا ارتكبوا مخالفات أو ظهر منهم تقصير.

حول هذا الموضوع، بحث المشاركون في المنتدى مفهوم المسؤولية المشتركة في تحقيق أراضيات الحماية الاجتماعية، موضحين أنه لا ينبغي أن ينظر إلى هذا الأمر على أنه يخص السياسيين ومنظمات المجتمع المدني وحدهم، ولكن يتوجب على المواطنين العاديين أن يكونوا مستعدين لبذل الوقت والجهد عن طريق حشد جهود ممثلهم السياسيين، كما أن عليهم أن يعطوا أصواتهم للسياسيين على أساس سلامة توجهاتهم، والأخذ بعين الاعتبار أن هناك تضحيات يتوجب على جميع الأفراد والمجموعات بذلها في سبيل الصالح العام. وتم في سياق المناقشات، حث الجمهور على تقبل فكرة أن محدودية الموارد تعني أن هناك قرارات صعبة يلزم اتخاذها أحياناً، وكذلك أن الأمر يقتضي بعض المقايضات التي يلزم القيام بها في كثير من الأحيان، مثل رفع سن التقاعد، من أجل توسيع نطاق الضمان الاجتماعي، إذ أوصت الدكتورة Kulke بإلغاء مدفوعات التقاعد المبكر عن طريق رفع سن التقاعد العام وهذا من شأنه زيادة إيرادات الضمان الاجتماعي، والحد من النفقات، وتحصيل مزيد من العائدات المحتملة من صندوق استثمار الضمان الاجتماعي.

وقدم السيد محمد مقدادي، نائب رئيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة، حلاً آخر لهذا الغياب الملحوظ للرقابة. وكان اقتراحه يتمثل مبدئياً في إعادة ترتيب الميزانية العامة للتركيز على الفئات المستهدفة في جميع الوزارات - على سبيل المثال، ميزانية للأطفال. وبعد ذلك، ينبغي إجراء دراسات على فعالية الإنفاق، مع إيلاء اهتمام خاص لجودة ونوعية الخدمات، بدلا من نهج قائم على المؤشرات الكمية فقط. كذلك أعرب السيد عمر الرزاز، رئيس منتدى الاستراتيجيات الأردني، أيضاً عن رغبته في رؤية مساءلة مؤسسية أكبر، وحذر من أنه في ضوء المستويات الحالية للديون، فإن الأردن ليس في وضع يمكنه من الإنفاق كيفما اتفق. ويتطلع السيد الرزاز لمستقبل تستطيع فيه كل وزارة أن تكون لديها ميزانيتها وأهدافها المحددة، والتي ترتبط بها عملية التوظيف في الوزارات الحكومية.

مواضيع مهمة

محدودية التغطية

بينما أجمع موظفون حكوميون وغيرهم على معظم الجوانب المتعلقة بأرضيات الحماية الاجتماعية، إلا أنه كان هناك اختلاف حول ما إذا كان عدد المواطنين في الأردن الذين لا يتمتعون بالتأمين الصحي مقبولاً أو غير مقبول.

وأشارت أمل أبو جريس، من مؤسسة فريدريش إيبيرت، إلى أنه على الرغم من التوسع الرأسي والأفقي لنظام الحماية الاجتماعية في الأردن، فلا يزال هناك عدد لا بأس به من المواطنين لا يتمتع بالتغطية التأمينية. ووفقاً للإحصاءات الحكومية، فإن ما يقرب من 74٪ من القوة العاملة يتمتعون بتغطية التأمين الصحي، في حين يحرم من ذلك ما نسبته 26٪ منهم، واختلف معها على هذه النسبة بعض ممثلي منظمات المجتمع المدني والحضور الذين أفادوا أن تلك النسبة ربما تجاوزت 30٪. وأعرب معظم الحاضرين باستثناء ممثلي الحكومة عن مخاوف كبيرة بشأن قدرة غير المؤمن عليهم من الحصول على الرعاية الطبية، بينما خالفهم الرأي ممثلو الحكومة مؤكداً أن الجميع في الأردن يمكنهم الحصول على الرعاية الصحية بغض النظر عن التأمين.

وأيد المسؤولون الحكوميون الدعوة إلى توسيع برنامج التأمين الصحي على الرغم مما بدا من عدم حماسهم للإدعاءات بأن هناك قصوراً في توفير الرعاية الصحية. فأشار السيد محمد الطراونة، من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، إلى أنه يرغب في رؤية المزيد من التعاون والتوسع في تقديم الخدمات بين مختلف الجهات التي تقدم خدمات الحماية الاجتماعية. وذكر أن الحكومة تعمل حالياً على توفير التغطية التأمينية للعاملين الذين لا يشملهم الضمان الاجتماعي. بينما عبر الدكتور رضوان أبو دامس، المستشار القانوني لوزير الصحة، عن الشعور بالقلق من عدم الكفاءة وغياب الرقابة في نظام الرعاية الصحية الحالي الذي لا يغطي الجميع بعدالة، وأعرب عن أمله في توسيع بطاقة الرعاية الصحية لتشمل المزيد من المجموعات، كما أشار إلى نظام الرعاية الصحية الحالي باعتباره واحداً من العقبات الرئيسية أمام توسيع الالتحاق ببطاقة الرعاية الصحية.

وجاءت التوصيات المتعلقة بهذا القسم كما يلي:

- إعادة النظر في نظام الرعاية الصحية لتحديد مستوى الاحتياج الحقيقي.

- إعادة النظر في أقساط التأمين المطلوب دفعها للانتفاع من برنامج بطاقة الرعاية الصحية، فبالرغم من أن المبلغ المقرر رمزي، قد ينظر إليه كثير من الناس المحرومين على أنه نفقات لا داعي لها، وبالتالي لا يتقدمون للاشتراك في النظام، فالرعاية الصحية ينظر إليها على أنها ضرورة فقط عندما تكون هناك حالة طارئة.

- توفير بطاقات الرعاية الصحية للعاطلين عن العمل والعمال في القطاع غير المنظم.
- معالجة التفاوت بين أنظمة التأمين الصحي المختلفة (التأمين الخاص، التأمين العسكري والمدني، والضمان الاجتماعي). ومن المرجح أن الجمع بين هذه الأنظمة التأمينية من شأنه أن يؤدي إلى وفورات كبيرة. ومع ذلك، فإن الاختلافات الموجودة حالياً بين جميع تلك الأنظمة تجعل من إدماجها عملية صعبة ومن غير المحتمل أن تتحقق.

- تطبيق إلزامية الاشتراك في نظام الضمان الاجتماعي على أرباب العمل من خلال تشريعات. فإذا كانت الحكومة غير قادرة على توفير حل سريع للاقتصاد ككل، فلا أقل من تطبيق الحد الأدنى من معايير العمل.

تراجع جودة الخدمات العامة

وأعرب عدد من أفراد المجتمع الذين حضروا المنتدى عن مخاوف من أن أنظمة الرعاية الصحية والتعليم العام تعاني من تراجع في الجودة، وبينما اتفق معهم في تلك المخاوف العديد من السياسيين المشاركين، اختلف مسؤولون حكوميون مع تلك الإدعاءات.

وأثار بعض الحاضرين مخاوف محددة بشأن الانتهاكات الأخيرة التي تم الكشف عنها في قطاع رعاية المسنين. وأجاب ممثل الحكومة أنه تم إجراء مراجعة شاملة لتلك الانتهاكات، وتبين أنها لم تكن نتيجة لتقصير الحكومة، ولا تمثل تراجعاً في جودة الخدمة، حيث أنها اقتصرت على حالات فردية وقعت في مؤسسات خاصة.

ولم يرفض السيد عبد الله السميرات، نائب الأمين العام لوزارة التنمية الاجتماعية الملاحظات بأنه لا تزال هناك عقبات وأوجه قصور في كل من القطاعين العام والخاص في مجال توفير الرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، لكنه أفاد بأن هناك مشروع قانون معروض حالياً أمام البرلمان يهدف إلى معالجة أوجه القصور في التشريعات الحالية من خلال تدابير مثل تنفيذ وتشديد العقوبات على المؤسسات التي

تقدم الرعاية دون المستوى المطلوب. كما دعا السيد محمد مقدادي، نائب رئيس المجلس الوطني لشؤون الأسرة، إلى اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى ضمان جودة الممارسات والبيئات، وأشار إلى أن هذا الأمر قد تم تنفيذه بنجاح في قطاع رعاية المسنين، ويمكن توسيعه ليشمل قطاعات أخرى. كما دعا أيضا إلى وضع نظام من مرحلتين، حيث تفرض معايير للحد الأدنى فوراً، وتصبح المعايير المستهدفة إلزامية في وقت لاحق، مع تطبيق ذلك على كل من القطاعين العام والخاص.

كما أعرب أحد المشاركين على المنصة، وهو السيد جميل النمري، من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني، أعرب عن الخشية من تضارب المصالح أثناء وضع المعايير الصحية.

وعلق عدد من الحاضرين على وجود تفاوت في تقديم الخدمات الاجتماعية بين الجهات العامة والخاصة، الأمر الذي يمثل عقبة أمام التغطية الكاملة لبرامج الضمان الاجتماعي. فبالمقابل تؤدي المستويات المتدنية من الاشتراك في أنظمة الضمان الاجتماعي إلى تقليل العائدات المحتملة لاستثمارات الضمان الاجتماعي وتعيق تحقيق وفورات لا بأس بها.

السيد محمد الطراونة، من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، أوضح أنه راضٍ بشكل عام عن نظام الرعاية الصحية، لا سيما بالمقارنة مع بلدان أخرى، مشيراً إلى أن نوعية النظام تتضح بالنظر إلى 14 مليون مراجعة طبية بما في ذلك أعداد كبيرة من قاصدي السياحة العلاجية.

أين يقف الأردن في ما يخص توصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بأرضيات الحماية الاجتماعية رقم 202-2012؟

وفقاً لتوصيات منظمة العمل الدولية، ينبغي للدول أن تضع وتنفذ استراتيجيات تهدف إلى توسيع خدمات الضمان الاجتماعي تقوم على الحوار الوطني والمشاركة. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تركز مبدئياً على تنفيذ أرضيات الحماية الاجتماعية باعتبارها مقومات رئيسية لبرامج الضمان الاجتماعي. كما يتوجب على الدول أن تسعى إلى زيادة مستويات الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع إمكانياتها الاقتصادية. وفي هذا الصدد، ينبغي على الدول أن تقوم بتطوير خطط وأنظمة الضمان الاجتماعي الشاملة بما يتناسب مع أهداف السياسة الوطنية والسياسات العامة القائمة سابقاً.

في حين أن الأردن بدأ بتنفيذ بعض التدابير من أجل تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية، إلا أن تلك التدابير لم تكن شاملة بما فيه الكفاية، ولا تعكس الإمكانيات الاقتصادية للبلاد. لذلك، يبدو أن موضوع تطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية في الأردن يخالف آليات التأثير السياسي بدلا من التجاوب مع الخطاب الاجتماعي.

أوصت منظمة العمل الدولية بإتخاذ التدابير التالية على وجه التحديد:
"عند صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، يتوجب على الأعضاء القيام بما يلي:

- (أ) وضع أهداف تعكس الأولويات الوطنية؛
- (ب) تحديد الثغرات في مستويات الحماية وما يعترضها من عقبات.
- (ج) السعي إلى سد الثغرات في أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال خطط مناسبة ومنسقة بشكل فعال، سواء كانت قائمة على الاشتراكات أو غير قائمة عليها أو تجمع بين الطريقتين، بما في ذلك من خلال توسيع برامج الاشتراك لتشمل جميع الأشخاص المعنيين والقادرين على دفع الاشتراكات؛
- (د) استكمال حماية الضمان الاجتماعي بإتخاذ سياسات مناسبة في سوق العمل، بما في ذلك التدريب المهني أو غيره من التدابير، حسب مقتضى الحال؛
- (هـ) تحديد الاحتياجات والموارد المالية، وكذلك الإطار الزمني والمراحل المتتابعة بغية تحقيق الأهداف بالتدرج؛
- (و) نشر التوعية حول أرضيات الحماية الاجتماعية والاستراتيجيات المناسبة لتوسيع نطاقها، وتنفيذ برامج توعية إعلامية، بما في ذلك من خلال الحوار الاجتماعي"

وبناء على تعليقات الحاضرين في المنتدى كما ذكرت أعلاه، فإنه لا يبدو أن الأردن قد استجاب بشكل كاف هذه التوصيات.

وتفيد توصيات منظمة العمل الدولية أن استراتيجيات توسيع نطاق الضمان الاجتماعي ينبغي أن تنطبق على الأشخاص في الاقتصاد المنظم وغير المنظم على حد سواء، كما ينبغي أن تدعم نمو العمالة المنظمة وتحد منه في القطاع غير المنظم. ويتضح من خلال التحليل أعلاه أن هذا أحد أوجه القصور الرئيسية في الأردن.

ورد في توصية منظمة العمل الدولية، 2012 (رقم 202) المتعلقة بأرضيات الحماية الاجتماعية عدد من التوصيات المتعلقة برصد أرضيات الحماية الاجتماعية. وبناء على الملاحظات التي وردت في سياق المنتدى، فإنه يبدو أن الأردن فشل أيضا في الاستجابة لهذه التوصيات. إذ لم يتم تحديد أية استراتيجيات وطنية أو استراتيجيات محددة لرصد التقدم المحرز في تطبيق أرضيات الحماية الاجتماعية. وكذلك لم يتم إيجاد آليات لإجراء مشاورات بين الحكومة وأرباب العمل. ويبدو أيضاً أن الحكومة لا تجري مشاورات وطنية منتظمة متعلقة بالسياسات أو التقدم الذي تم إحرازه بشأن التوسع الأفقي والرأسي لخدمات الحماية الاجتماعية حسب توصيات منظمة العمل الدولية. كما أوصت منظمة العمل الدولية أيضاً أنه ينبغي على الدول جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بالضمان الاجتماعي بانتظام. وقد أثار المشاركون في المنتدى هذه النقطة باهتمام، مشيرين إلى عدم الوفاء بها على نحو كاف، وأن غياب الشفافية هو الذي أدى إلى عدم إخضاع صناع القرار للمساءلة. كما لاحظ الحاضرون في المنتدى فشلاً آخر يتمثل في افتقار الحكومة لمعايير وتعريف، وأساليب واضحة لموضوع أرضيات الحماية الاجتماعية على النحو الموصى به من قبل منظمة العمل الدولية. ويبدو أن الفشل في وضع تلك المعايير بوضوح قد ساهم في غياب المساءلة في الأردن.

التوصيات:

1. إن المواطن الأردني ينبغي أن ينظر إلى الحماية الاجتماعية على أنها حق غير قابل للتصرف. وفي هذا الصدد:
 - ا. يجب أن ينظر إلى الحماية الاجتماعية باعتبارها استثماراً وليس تكلفة. وهذا يؤدي إلى التقليل من الإنفاق على الرعاية الصحية والبطالة في المستقبل، ويزيد من الإنتاجية الاقتصادية والاستقرار.
 - ب. يتعين على الساسة والشركات تفهم ضرورة الحماية الاجتماعية، وأنها ليست موضوعاً قابلاً للتفاوض.
2. يتوجب على جميع الجهات ذات العلاقة أن تشارك في تحمل المسؤولية لضمان المزيد من الجهد والمساءلة في تحقيق أرضيات الحماية الاجتماعية. ويمكن تحقيق ذلك بالوسائل التالية:
 - ا. رفع مستوى الوعي لدى المواطنين تجاه التفكير الانتقادي والمشاركة المدنية.
 - ب. إنشاء منصات للمواطنين للتواصل مع الحكومة.

ج. زيادة الضغط الشعبي على الشركات والحكومة للمساهمة في الحماية الاجتماعية.
د. تزويد البرلمانين بالمزيد من الموارد المحايدة، لإفساح المجال لاتخاذ قرارات أنجع بشأن السياسات والإنفاق في الميزانية.
هـ. المطالبة بالشفافية والخضوع للمساءلة فيما يتعلق بالإنفاق العام، وتحديدًا عن طريق وضع أهداف قابلة للقياس الكمي.

3. من المتوقع أنه عندما يقوم المواطنون بمحاسبة البرلمان، فإن البرلمان سيتمكن من محاسبة الحكومة. وهكذا تصبح التشريعات مصممة لتلبية احتياجات الجمهور بشكل أفضل.
1. أن يتم استبدال التشريعات التي لم تعد صالحة واتخاذ خطوات لضمان أن التشريعات الجديدة يتم تنفيذها على نحو فعال.
2. يتوجب على الحكومة اتخاذ قرارات مالية صعبة، وذلك تمشياً مع تحقيق أراضيات الحماية الاجتماعية على المدى الطويل، بدلا من اتخاذ قرارات سهلة من الناحية السياسية. وهذه قد تشمل:
ا. رفع سن التقاعد في الأردن وإعادة النظر في شروط التقاعد المبكر. فبالرغم من تحسن مستويات الصحة العامة وارتفاع نسبة العمر المتوقع، بقي سن التقاعد في الأردن منخفضا. ان رفع سن التقاعد يتسبب في زيادة الدخل، وزيادة عائدات الاستثمار، وانخفاض النفقات.
ب. الامتناع عن فرض مزيد من الضرائب على السلع والخدمات اليومية، وبدلا من ذلك تنفيذ الضريبة التصاعدية، التي تستهدف الشركات والأفراد ذوي الدخل المرتفع، وتعزيز مكافحة التهرب الضريبي.

3. إصلاح قطاع العمالة في الأردن، وكذلك نهج الحكومة في العمل:
ا. تعزيز الاستثمار في القطاعات التي تخلق فرص العمل بدلا من مجرد الربح.
ب. التركيز على إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير المنظم من أجل ضمان وصول المزيد من الأفراد إلى أسس الحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور.
ج. التأكد من أن أماكن العمل توفر شروطا كافية لتلبية احتياجات الموظفين. ويمكن تلبية هذا المطلب عن طريق تلبية متطلبات الحد الأدنى للأجور لكلا الجنسين، وتوفير رعاية الأطفال، وتوفير تكاليف أو وسائل الانتقال، وتقديم ساعات عمل مرنة، والسماح للموظفين بالعمل من المنزل.

4. أن تقوم الحكومة بمعالجة الفجوة في التوظيف من خلال التدابير التالية:
ا. إنشاء إعانات موسعة للبطالة مرتبطة بقيام الأفراد بالانخراط بحماس في مجال التدريب والبحث عن العمل.
ب. توفير المعلومات للجمهور عن التوقعات المهنية للمساعدة في التخطيط الوظيفي، وتوجيه الشباب والعاطلين عن العمل للتدريب في القطاعات التي تتوفر فيها وظائف.

5. أن ينظر إلى تدفقات اللاجئين كمصدر للموارد بدلا من كونها أعباء مالية، من خلال السماح لهم بالعمل في المجالات التي لا يقبل عليها الأردنيون مثل مجالات البناء، والزراعة، وخدمات الضيافة على سبيل المثال.